S

# الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3291
13 October 1993

ARABIC

# مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والتسعين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، الساعة ١٨/٤٠

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد ساردنبرغ | (البرازيل) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد فورنتسوف |
| | اسبانيا | السيد بيداوي |
| | باكستان | السيد ماركر |
| | جيبوتي | السيد علهاي |
| | الرأس الأخضر | السيد جيسس |
| | الصين | السيد لي جاوشنغ |
| | فرنسا | السيد مريميه |
| | فنزويلا | السيد تايلهاردات |
| | المغرب | السيد السنوسي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية | السير ديفيد هناي |
| | نيوزيلندا | السيد كيتنغ |
| | هنغاريا | السيد إردوس |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة ألبرايت |
| | اليابان | السيد موتومورا |

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

إفتتحت الجلسة الساعة ١٨/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام (S/26573)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بربادوس وبليز ودومينيكا وغرينادا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وهايتي يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد لونفتشامب (هايتي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالوزراء الموقرين الممثلين لمجموعة دول الكاريبي.

أدعو وزير خارجية بربادوس، صاحب السعادة الأونرابل السيد برانفورد م. تايت؛ ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في بليز، صاحب السعادة الأونرابل السيد دين بارو؛ ووزير الشؤون الخارجية ومنظمة وحدة دول شرق الكاريبي في دومينيكا، سعادة الأونرابل السيد برايان الينى؛ والمدعي العام ووزير الشؤون القانونية في غرينادا، الوزير المسؤول عن شؤون مجموعة دول الكاريبي، ورئيس اللجنة الوزارية الدائمة المسؤولة عن الشؤون الخارجية لمجموعة دول الكاريبي، سعادة الأونرابل السيد فرانسيس اليكسيس؛ ووزير الشؤون الخارجية والسياحة في سانت فنسنت وجزر غرينادين سعادة الأونرابل السيد هربرت يونغ، إلى أن يشغلوا مقاعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد تايت (بربادوس)، والسيد بارو (بليز)، والسيد الين (دومينيكا)، والسيد الكسيس (غرينادا)، والسيد يونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين)، مقاعد على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام بشأن مسألة هايتي، ويرد التقرير في الوثيقة S/26573.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/26578 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض فسأطرح مشروع القرار على التصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

قبل أن أطرح مشروع القرار على التصويت، أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الاثنين الماضي، قام الزعماء العسكريون في هايتي بانتهاك اتفاق رسمي. وهذا الاتفاق سعى إلى حسم الأزمة الحكومية في بلادهم بطريقة سلمية. وقام متظاهرون مسلحون بدعم شرطي وعسكري بمنع قوات الولايات المتحدة العاملة في بعثة الأمم المتحدة من دخول هايتي. لقد دعا هذه القوات إلى هايتي رئيس وزراء هايتي، روبرت مالفال. فالقوات الأمريكية لم ترسل لمواجهة الشرطة أو العسكريين، وإنما لتقديم المساعدة التقنية والتدريبية. وهذه البعثة تتم بناء على اتفاق جزيرة غفرنرز المبرم في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣.

إلا أن حكومة بلادي قالت منذ البداية إن مشاركتنا تعتمد على استعداد العسكرين الهايتيين لتوفير بيئة آمنة ومتعاونة، وذلك حسب الوعد الذي قطعوه. إننا لم نقترح التدخل في هايتي ولم نهدد به أبدا إزاء معارضة القوات العسكرية، ورئيس هايتي المنتخب جان برتراند اريستيد لم يقر ولم يقترح أبدا القيام بهذا العمل، فهذه لم تكن أبدا - ولا ينبغي أن تكون - نوعا من دبلوماسية استخدام القوة. فالأحداث التي وقعت في بور أو برنس يوم الاثنين قد أثبتت القدرة العسكرية الهايتية التي لم يطعن فيها أبدا. لقد استخدمت قوة الغوغاء من أجل إعاقة عمل بعثة ما كان يضطلع بها دون موافقتهم. وقد يعتقد البعض في هايتي أنه تم إحراز انتصار عظيم، إلا أن ذلك وهم خطير.

وسيأتي اليوم الذي يستعاد فيه الحكم الديمقراطي في هايتي. إن اتفاق جزيرة غفرنرز قد سعى لضمان أن يكون الانتقال سلميا، وأن تبقي الاتهامات عند حدها الأدنى، وأن يشمل العفو الذين أطاحوا على نحو غير مشروع برئيس منتخب بطريقة ديمقراطية. لقد اختار الجنرال سيدراس وقائد الشرطة فرانسوا

طريقا محفوفا بالمخاطر، غير مشرف ويؤدي بنفسه إلى الهزيمة. انهما يركبان ظهر نمر قد يفترسهما في نهاية المطاف. إننا نحثهما على أن يعيدا النظر في أعمالهما.

وجهت صفعة أخرى إلى الديمقراطية الهايتية. وللأغلبية العظمى من شعب هايتي أقول: إن مجتمع الأمم يبقى معكم. وأعضاء هذا المجلس يقفون إلى جانبكم. ومنظمة الدول الأمريكية تؤيدكم، ومجموعة دول منطقة الكاريبي معكم.

يصوت مجلس الأمن اليوم لإعادة فرض الجزاءات الاقتصادية. ونحن لم نتخذ هذا القرار باستخفاف. إننا نعلم أن فرض الجزاءات في نيويورك غيّر من السلوك في بورت أو برينس. إن الجزاءات الاقتصادية القاسية أتت بالعسكريين في هايتي الى مائدة التفاوض في تموز/يوليه الماضي. ونأمل أن يكون تجديد الجزاءات اليوم بمثابة تحذير جديد للذين يسعون الى إطفاء شعلة الديمقراطية في هايتي.

وأود أن أشكر زملائي في المجلس الذين تعاونوا في هذا العمل السريع.

وحكومتي ستتخذ تدابير حازمة لإنفاذ هذا القرار. وسنفرض جزاءات بصفة مباشرة على السفر وجزاءات مالية على الأشخاص الذين يعوقون تنفيذ الاتفاق. وسنبقي على الضغط من أجل التغيير الديمقراطي بكل الوسائل الممكنة، باستثناء التدخل العسكري الذي لا يرغب فيه أحد. وسنواصل استكشاف كافة السبل لإيجاد حل سلمي.

ختاما، دعوني أقول للمجلس ولشعب هايتي: إن الولايات المتحدة ملتزمة بعودة الديمقراطية في هايتي. إن تحقيق هذا الهدف لن يكون سهلا. ومسارنا المفضل ليس الترهيب بالجزاءات، بل الترغيب بالمساعدة الاقتصادية والفنية. واليوم، إن العسكريين في هايتي لم يتركوا لنا خيارا. لكن عندما يأتي اليوم الذي تشرق فيه شمس الديمقراطية مرة أخرى على هايتي فإن حكومتي ستكون مستعدة لكي تبدأ معكم، ياشعب هايتي، مهمة تعمير بلدكم وإنعاشه.

السيد تايلهاردات (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): علم وفدي بمشاعر القلق العميق بتقرير الأمين العام عن الحالة في هايتي، في ضوء الأحداث الأخيرة التي جرت في ذلك البلد. وفي هذا التقرير الذي قدم بناء على طلب المجلس، يخبر الأمين العام المجلس بأن السلطات العسكرية في هايتي لم تنفذ بحسن نية التعاهدات التي أخذتها على عاتقها في اتفاق جزيرة غفرنرز. وإن عدم الامتثال للالتزامات المفروضة في الاتفاق يعبر بوضوح عن حالة تعرض السلم والأمن في المنطقة للخطر، وتتطلب أن يتخذ المجلس إجراء بموجب الفصل السابع من الميثاق.

لذلك، يؤيد وفدي إعادة فرض الجزاءات على هايتي، نظرا لأن القوات المسلحة في هايتي، كما سبق التوضيح، وهي أحد أطراف اتفاق جزيرة غفرنرز، لم تنفذ تعهداتها بحسن نية بل أقامت العوائق لمنع وزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

إن التقرير الذي قدمه لنا الأمين العام بليغ في هذا الصدد، فهو يبين أن القوات المسلحة لم تمتثل للتعليمات الصادرة عن الحكومة الدستورية في هايتي، منتهكة بذلك مبدأ خضوع القوات المسلحة للسلطات المدنية، ومبرهنة بشكل واضح على إفتقارها إلى الإرادة للتعاون في عملية إعادة الديمقراطية.

وفي ظل هذه الظروف نعتقد أن من الضروري إرسال إشارة واضحة لا لبس فيها للذين يقومون بتحدي سلطة مجلس الأمن والمجتمع الدولي اللذين التزما بضمان تنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز. وإن هدفنا للمساعدة في عودة الديمقراطية في هايتي راسخ، ولن نتردد في اتخاذ جميع التدابير من أجل تحقيق ذلك الهدف.

ختاما أود أن أسترعي الانتباه الى الأهمية التي يعلقها وفدي على وجود وزراء موقرين وممثلين لعديد من بلدان الاتحاد الكاريبي الآن معنا في هذه الجلسة. وهذا دليل على قلق جميع بلدان المنطقة إزاء الحالة السائدة في هايتي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/26578.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، اسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٧٣ (١٩٩٣).

الآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بأسف عميق صوت وفدي مؤيدا هذا القرار، وبموجبه قرر مجلس الأمن إعادة فرض الجزاءات التي كان قد رفعها في ٢٧ آب/أغسطس الماضي. لكن ليس هناك بديل؛ ووفدي سعيد جدا بالإجراء البالغ السرعة الذي اتخذه المجلس، الأمر الذي يؤكد عزمه على ضمان إنجاح عملية السلم واستعادة الشرعية في هايتي، التي تم الشروع فيها بمقتضى اتفاق جزيرة غفرنرز.

إن فرنسا تدين المسؤولين عن أعمال الإرهاب والعنف الذين، خلافا للالتزامات التي دخلوا فيها، حالوا دون وزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

وقد منحت بضعة أيام مهلة قبل دخول هذه الجزاءات حيز النفاذ. وتأمل فرنسا أن يستغل المسؤولون في الجيش والشرطة هذا الوقت فيمتثلوا إمتثالا كاملا لاتفاق جزيرة غفرنرز الذي ينبغي أن يؤدي الى عودة السلطـــات القانونية وعودة الرئيس أرستيد في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر. وحتى يمكن رفع

الجزاءات فإن المسؤولين عن المأزق الحالي لابد أن يقدموا ضمانات رسمية بتعاونهم الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في هايتي. ولابد أن يؤكدوا التزامهم بالامتثال الدقيق بالأوامر التي صدرت اليهم من الحكومة الدستورية. وأخيرا ينبغي أن ينفذوا فورا النقاط ٧ و٨ و٩ من اتفاق جزيرة غفرنرز، وهي تقضي بصفة خاصة، انه قبل عودة الرئيس أرستيد، ينبغي استبدال القائد العام لقوات الشرطة والقائد العام للقوات المسلحة.

ولابد أن يكون من الواضح تماما أنه في حالة عدم تطبيق هذه الأحكام في الإطار الزمني اللازم، فإن فرنسا لن تتردد في اعتماد تدابير إضافية ضد المسؤولين عن فشل هذه العملية. بيد أن فرنسا تأمل أن تعلو مصالح شعب هايتي وأن يسود الصواب.

أخيرا أود التذكير بأن الحكومة الفرنسية تؤيد تماما العمل الذي قام به رئيس الوزراء، السيد روبرت مالفال، وكذلك العمل الذي قام به المبعوث الخاص للأمين العام السيد دانتي كابوتو.

السيد بيداويه (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تابعت اسبانيا بشعور من القلق البالغ الأحداث الخطيرة التي وقعت في الأيام القليلة الماضية في هايتي، وعلى وجه الخصوص التحرش بأعضاء حكومة مالفال والتهديدات للدبلوماسيين والصحافيين الأجانب، وكذلك الأحداث التي حالت دون نزول عناصر قوات بعثة الأمم المتحدة في هايتي في ميناء بورت أو برينس. وهذه الوقائع، كما بين تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، بينت بوضوح الافتقار الى أي عزم من جانب السلطات العسكرية في هايتي للاضطلاع بالالتزامات التي دخلت فيها بحرية. وهذه القوات ملتزمة بتنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز وقرارات مجلس الأمن.

لقد ورد في البيان الرئاسي بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر وفي قرار مجلس الأمن ٨٤١ (١٩٩٣)، أن عدم إمتثال المسؤولين عن الآلية العسكرية والأمنية في هايتي للالتزامات التي دخلوا فيها سوف يؤدي إلى فرض الجزاءات. ورئيس المجلس كرر ذلك التحذير في بيانه في ١١ تشرين الأول/اكتوبر الحالي.

وقد أوضح وفد اسبانيا، عند اتخاذ القرار ٨٦١ (١٩٩٣) أن المجلس ينبغي أن يكون مستعدا لإعادة فرض الجزاءات بنفس السرعة التي سعى بها الى رفعها آنذاك، إذا اقتضت الظروف ذلك. وللأسف فإن هذا هو ما حدث، لذلك فإن المجلس اضطر إلى العمل بأقصى سرعة.

إن القرار المتخذ توا يتيح فرصة جديدة وأخيرة لسلطات الأمر الواقع في هايتي للإمتثال لاتفاق جزيرة غفرنرز. وإلا فإن المجلس لن يجد بديلا عن إعادة النظر في الحالة بغية اعتماد تدابير إضافية.

إن السلطات العسكرية والأمنية في هايتي حسنا تفعل إن هي لم تتجاهل قرارات مجلس الأمن والتحذير الجاد الذي وجهه الرئيس في بيانه الصادر يوم ١٧ أيلول/سبتمبر بأنها ستكون مسؤولة بصفة شخصية عن أمن أفراد الأمم المتحدة في هايتي.

وإن وفد بلادي يلتزم التزاما تاما بالطريق الذي بدئ السير عليه لإعادة الديمقراطية الى هايتي، ونحن واثقون بأن العقبات الخطيرة التي نواجهها الآن يمكن حلها وبأن بعثة الأمم المتحدة في هايتي ستتمكن من القيام بولايتها. إن من الأهمية القصوى أن يعبر المجتمع الدولي - ممثلا بهذا المجلس - عن تصميمه التام على مواجهة التحديات لسلطة الأمم المتحدة وهي التحديات التي شهدناها في الأيام الأخيرة.

إن الذين يعتقدون أن المزايا يمكن الإبقاء عليها عن طريق الخوف والإرهاب ليسوا فقط مستحقين للشجب معنويا ولكنهم أيضا جهلة. في عالم اليوم، لايمكن لأحد أن يعيش بقوة السلاح طويلا، وذلك على حد قول الممثل الخاص للأمين العام ولمنظمة الدول الأمريكية، السيد دانتي كابوتو، وبهذه الكلمات اختتم بياني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن سأدلي ببيان بصفتي ممثلا للبرازيل.

لقد تلقت الحكومة البرازيلية بترقب شديد نبأ تفاقم الحالة في هايتي خلال الأيام القليلة الماضية. ولا يسعنا إلا أن نشعر بخيبة الأمل والقلق البالغين لكون قادة القوات المسلحة والشرطة الهايتية غير ممتثلين لأحكام اتفاق جزيرة غفرنرز، وبشكل خاص، لعدم اتخاذهم التدابير المطلوبة لضمان سلامة وحرية حركة بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

إن الأحداث التي وقعت يوم ١١ تشرين الأول/اكتوبر، عندما منعت سفينة تحمل فرقة من أعضاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي - بأعمال عنف وتخويف - من الرسو في ميناء بور أو برنس، مما جعل من المستحيل على أفراد البعثة النزول من السفينة، أحداث خطيرة للغاية. لقد كان واضحا ولا يزال واضحا أن واجب السلطات العسكرية والأمنية في هايتي ضمان الظروف التي تسمح لأفراد البعثة بالوصول بسلام الى هايتي، وبعد ذلك بأداء مهامها دون أية معوقات.

لقد أدانت منظمة الدول الأمريكية - من خلال مجلسها الدائم- أعمال التخويف التي ارتكبت يوم ١١ تشرين الأول/اكتوبر وكذلك عدم توفر التعاون من جانب السلطات العسكرية وسلطات الشرطة لتمكين فرقة الأمم المتحدة من النزول من السفينة. ولقد أوضح مجلس الأمن بالفعل في القرار ٨٦١ (١٩٩٣) المتخذ في آب/اغسطس الماضي أن تدابير الجزاءات التي أوقفت في ذلك الوقت سيعاد فرضها إذا لم تنفذ السلطات الأمنية الهايتية بحسن نية أحكام اتفاق جزيرة غفرنرز.

طوال الأيام القليلة الماضية، لم تف السلطات المسؤولة عن القوات المسلحة والشرطة بما كان متوقعا منها لضمان مواصلة العملية الديمقراطية في هايتي واختتامها الناجح. ولقد كان على المجلس بالتالي أن يتصرف على النحو الواجب، مع توضيح أنه سيواصل وبعزم دعم استعادة المشروعية والديمقراطية وحكم القانون في هايتي. وإن القيام بغير ذلك من شأنه أن يكون في غير اتفاق مع أهداف ومبادئ المنظمة.

ومن المهم أن تفهم السلطات المسؤولة عن الأمن العام في هايتي هذا. ونحن نعتقد أن القرار الذي اتخذ توا لا يدع مجالا للشك في تصميمنا، ولذلك فإن البرازيل تأمل أن ينجح الأمين العام وممثله الشخصي في جهودهما لضمان توفير الظروف الضرورية لعمل بعثة الأمم المتحدة في هايتي، ولاستمرار العملية الديمقراطية كما وضعت في اتفاق جزيرة غفرنرز.

والآن، استأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

ليس هناك متكلمون آخرون مدرجون في القائمة. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥